Journal of Business and Environmental Sciences
Volume: 2 (1): Page: 104-119
https://doi.org/10.21608/jcese.2023.191493.1011
ISSN: 2974-3117
E-ISSN: 2974-3125

Research article

Joint Foreign Investment in Chad and its Attractions

Nassir Anaye Adam [1, *]

[1] Faculty of Economic and Administrative Sciences, University of N'Djamena, Chad; nassir.anaye@yahoo.com.

*** Correspondence:** nassir.anaye@yahoo.com.

Abstract: During the past three years, Chad has entered into an economic hardship from which there is no way out except by seeking to achieve high growth rates. Therefore, it was necessary for it to work to create a suitable investment climate, attract foreign capital, stimulate investment and investors, and encourage them to establish joint investment projects. The study aims to introduce the essence and importance of joint foreign investment and its economic effects, to define its various forms, to show the importance of incentives that can be provided to it, and then to suggest ways of how to attract it in Chad. In order to achieve the aim of the study, it was divided after an introduction into four sections and a conclusion that includes findings and recommendations.

Keywords: Direct foreign joint investment - Joint foreign investment.

APA Citation: Adam N. A. (2023). Joint Foreign Investment in Chad and its Attractions. Journal of Business and Environmental Sciences, 2(1), 104-119.

Received: 2 February 2023; **Revised**: 20 March 2023; **Accepted:** 26 March 2023; **Published:** 1 April 2023
The Scientific Association for Studies and Applied Research (SASAR)
https://jcese.journals.ekb.eg/

الاستثمار الأجنبي المشترك في تشاد وعوامل جذبه

ناصر النائي آدم [1]

[1] كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة انجمينا، تشاد

الملخص: دخلت تشاد خلال الأعوام الخمسة الماضية بدءاً من العام 2015م في ضائقة اقتصادية، لا سبيل للخروج منها سوى بالسعي إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة، لذا كان من الضروري أن تعمل على تهيئة المناخ الاستثماري المناسب، من خلال جذب رؤوس الأموال الأجنبية، وتحفيز الاستثمار والمستثمرين وتشجيعهم على إقامة مشروعات استثمارية مشتركة. وتهدف الدراسة إلى التعرف بماهية الاستثمار الأجنبي المشترك وأهميته وأثاره الاقتصادية، وكذا أشكاله المختلفة، وبيان أهمية الحوافز التي يمكن تقديمها له، ثم اقتراح وسائل لكيفية جذبه في تشاد. ولتحقيق هدف الدراسة تم تقسيمها بعد مقدمة إلى خمسة مباحث وخاتمة تشتمل على النتائج والتوصيات، منها ما يلي:

1. دعم الاستقرار الاقتصادي الكلي في تشاد من خلال العمل على تحقيق معدلات مطردة ومرتفعة من النمو في الناتج المحلي الحقيقي، تكون ناتجة عن تبني الدولة لخطة تنموية حقيقية مصاغة بأسلوب علمي، تعمل على السيطرة على معدلات التضخم المتزايدة وتحد من نسبة البطالة وتحد من نسبة العجز في الموازنة العامة، وتحسن ميزان المدفوعات.
2. اتخاذ كافة السياسات والتدابير والإجراءات اللازمة، التي تعمل على تعزيز الانفتاح الاقتصادي في تشاد على العالم الخارجي، وتفعيل التكامل الإقليمي. المستدام.

الكلمات الافتتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر - الاستثمار الأجنبي المشترك.

1 مقدمة الدراسة:

يعد التنافس من اجل جذب الاستثمارات الأجنبية إحدى السياسات الاقتصادية المتبعة في مجال تمويل برامج التنمية وخاصة لدول العالم النامي، وذلك من اجل جذب رؤوس الأموال الأجنبية وإقامة المشروعات الاقتصادية في شتى المجالات فضلاً عن خلق فرص للعمل والحد من مشكلة البطالة التي تعاني منها غالبية هذه الدول، وكذلك من اجل رفع مستوى موازين مدفوعاتها لذلك أصبحت هذه الدول تتنافس من اجل خلق مناخ ملائم للاستثمار، ومنح المستثمرين الأجانب العديد من الحوافز والمزايا المختلفة، من اجل جذب هذه الاستثمارات إليها بصورة حقيقية.

ويعد الاستثمار الأجنبي المشترك في الوقت الراهن محوراً أساسياً في اغلب سياسات دول العالم الاقتصادية، على الرغم من اختلاف أوضاعها التنموية، حيث تغيرت وجهة نظر الدول النامية إلى الاستثمار الأجنبي المباشر تغيراً كبيراً بعد ثبوت أهميته، وذلك من رؤيتها له بمنظار الهيمنة الأجنبية على قرارها، إلى اعتباره عمل مهم يساعد في سد الفجوة الكبيرة في الاستثمار المحلي، ويعمل على نقل التكنولوجيا التي تحتاجها هذه الدول في شتى المجالات، بما يسمح لها بزيادة معدلات النمو بغرض الوصول إلى غايتها في تحقيق التنمية المنشودة.

وبما أن دولة تشاد قد دخلت خلال الأعوام الخمسة الماضية (بدءاً من العام 2015م) في ضائقة اقتصادية لا سبيل للخروج منها سوى بالسعي إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة، وذلك بالعمل الجاد والداؤب من اجل تنويع مصادر الدخل والعمل على زيادته، بدلاً من الاعتماد على القطاع النفطي بمفرده والذي أصبح يمثل أكثر من نصف الإيرادات العامة للدولة.

لذلك كان من الضروري أن تعمل دولة تشاد على تهيئة المناخ الاستثماري المناسب، وجذب رؤوس الأموال الأجنبية وتحفيز الاستثمار والمستثمرين وتشجيعهم على إقامة مشروعات استثمارية مشتركة في إطار سياسة الدولة الهادفة إلى الاستثمار في مجال الزراعة والثروة الحيوانية.

وهنا يمكننا القول إن بيئة الأعمال في دولة تشاد والتي تشكل محدداً لا يستهان به في مجال الاستثمار، قد تعززت نسبياً بإنشاء الوكالة الوطنية للاستثمار (ANIE) والتي أنشئت بموجب المرسوم رقم 2007/PR/004م، إلا أن تقرير ممارسة الأعمال (Doing Business) للبنك العالمي ومؤسسة التمويل الدولية/SFI الذي يرتب الدول وفقاً لمعيار بيئة الأعمال، قد صنف دولة تشاد في المرتبة 184 من بين 185 دولة عام 2012م، مشيراً إلى أن السياسات التي تم تنفيذها لرفع تحديات التنافس في دولة تشاد ينبغي أن تركز أكثر على التدابير الهيكلية لجذب المستثمرين الأجانب والمواطنين[1] ، ولم يتغير الأمر كثير بمرور الوقت حيث كان ترتيب تشاد في العام 2020م ال 182 من بين 186 دولة.

[1]– وزارة الاقتصاد والتخطيط والتعاون الدولي، الخطة الوطنية للتنمية 2013– 2015م، أنجمينا، 2013م، ص 28.

من هنا تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بماهية الاستثمار الأجنبي المشترك وأهميته، ومعرفة الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المشترك، والتعريف بالأشكال المختلفة للاستثمار الأجنبي المشترك، وبيان أهمية الحوافز التي يمكن تقديمها للاستثمار الأجنبي المشترك، ثم اقتراح وسائل لكيفية جذب الاستثمار الأجنبي المشترك في دولة تشاد.

حيث تقوم هذه الدراسة على ثلاث فرضيات مفادها:

1. أن الاقتصاد التشادي لدية مقومات جذب الاستثمار الأجنبي المشترك.
2. أن هناك مصالح اقتصادية مشتركة يمكن أن تتحقق للطرفين التشادي والأجنبي.
3. انه يمكن من خلال زيادة الحوافز والمزايا الحصول على المزيد من تدفقات هذا الاستثمار الأجنبي المشترك في دولة تشاد.

ولقد اعتمد الباحث في تناوله لموضوع الدراسة على عدة مناهج مختلفة منها ما يلي: المنهج الاستقرائي- المنهج الوصفي- المنهج التحليلي. كما تم اختيار الفترة الزمنية من عام 2015 م وحتى عام 2020م وذلك كونها الفترة التي دخلت فيها دولة تشاد في أزمة اقتصادية مما اجبرها إلى تطبيق مجموعة من الإجراءات التقشفية.

ولتحقيق هدف الدراسة تم تقسيمها بعد مقدمة إلى خمسة مباحث تناول المبحث الأول ماهية الاستثمار الأجنبي المشترك وأهميته، وتناول المبحث الثاني كذا ايجابيات وسلبيات الاستثمار الأجنبي المشترك للطرفين المحلي والأجنبي، وأنواعه وأشكاله القانونية، كما تناول المبحث الثالث مناخ الاستثمار الجاذب للاستثمار الأجنبي المشترك وحوافزه، في حين تحدث المبحث الرابع عن مصفاة جرماية كنموذج للاستثمار الأجنبي المشترك في دولة تشاد، بينما طرح المبحث الخامس بعض السياسات المقترحة لجذب الاستثمار الأجنبي المشترك في دولة تشاد، وأخيراً الخاتمة التي اشتملت على مجموعة من النتائج والتوصيات.

المبحث الأول

ماهية الاستثمار الأجنبي المشترك وأهميته

أولاً: ماهية الاستثمار الأجنبي المشترك: يعد الاستثمار الأجنبي المشترك احد صور الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو من أكثر أنواع الاستثمار الأجنبي انتشاراً وقبولاً لدى اغلب دول العالم النامي في الوقت الراهن، حيث يقوم على فكرة مشروعات مشتركة بين طرفين يشترك فيها المستثمر المحلي (سواءً كان خاصاً أو حكومياً أم الاثنين معاً) مع المستثمر الأجنبي في ملكية مشاريع اقتصادية، وكذلك المشاركة في اتخاذ القرارات، على أن تكون نسبة المشاركة وفقاً لاتفاق بينهما، وقد ينطوي تحت هذا النوع عدة جوانب لعل من أهمها ما يلي:

- يكون الاتفاق بين الطرفين طويل الأجل.
- قد يكون الطرف المحلي شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص.
- ليس شرطاً أن تكون المساهمة لأي من الطرفين في صورة رأس مال بل قد تكون المشاركة من خلال تقديم الخبرة والمعرفة أو التكنولوجيا أو المعدات.
- يكون لكل من الطرفين الحق في المشاركة في إدارة المشروع[1].

ويعرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه حصة ثابتة للمستثمر المقيم في اقتصاد ما في مشروع مقام في اقتصاد آخر، ووفقا للمعيار الذي وضعه صندوق النقد الدولي يكون الاستثمار مباشراً حين يمتلك المستثمر الأجنبي نسبة 10% أو أكثر من أسهم مال إحدى مؤسسات الأعمال وفي عدد الأصوات فيها،وتكون هذه الحصة كافية عادة لإعطاء المستثمر رأيا في إدارة المؤسسة[2] .

ويذهب بعضهم إلى أن الاستثمار المشترك لا يعد استثماراً أجنبياً مباشراً إلا إذا كان المستثمر الأجنبي يسيطر على مشروعه في البلد المضيف، أما إذا كان لا يسيطر على مشروعه فان هذا الاستثمار يعد استثمار غير مباشر[3].

والحقيقة أن معيار صندوق النقد الدولي هو الأقرب إلى الصواب لان الاستثمار الأجنبي الغير مباشر، يتركز في ملكية الأسهم والسندات في أسواق الأوراق المالية، أما إذا تضمن الاستثمار الأجنبي تحركات رأس المال في شكل حصص ملكية وآلات وتكنولوجيا ومعرفة ومهارات، فهذا يعد استثماراً مباشراً ومهما تكن حصة المستثمر الأجنبي فهذا يعطيه الحق في الرقابة والمشاركة في اتخاذ القرار في المؤسسة.

---

[1]- محمد صقر وآخرون، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في تنمية الاقتصاديات النامية، الأردن، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، مجلد 28، العدد 3، 2006م، ص ص 157،162.

[2]– مؤسسة التمويل الدولية، الاستثمار الأجنبي المباشر، الدروس المستفادة من الخبرات العلمية، واشنطن، صندوق النقد الدولي، رقم 5، 1997م.

[3]– نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2007م، ص 135.

كما يمكن القول إن العديد من التعريفات تتفق جميعها في نظرتها للاستثمار الأجنبي كونه تدفق لرأس مال إلى دولة غير الدولة صاحبة رأس المال بغرض إنشاء مشروع طويل الأجل أو المشاركة فيه، بحيث يتولى المستثمر إدارته جزئيا وذلك خدمة لهدفه المتمثل في تحقيق الربح.

إذا العناصر الرئيسة التي يتطلب توفرها في الاستثمار الأجنبي المشترك تتمثل في وجود تدفق رؤوس أموال نقدية من دولة إلى دولة أخرى، وذلك بغرض إنشاء أو المشاركة في مشروع ربحي مع تولي إدارة ذلك المشروع جزئيا.

ثانياً: أهمية الاستثمار الأجنبي المشترك: إن تجربة الدول الناجحة في مجال جذب رؤوس الأموال الأجنبية، لاسيما تلك التي اتجهت صوب الاستثمار المشترك، تلقي الضوء على دور الاستثمار الأجنبي المشترك وأهميته كأساس ناجح في عملية النمو وتحقيق التنمية، فالاستثمار الأجنبي المشترك غالباً ما يصاحبه رأس المال والتكنولوجيا الحديثة والخبرة في الإدارة، مما يولد فرصة اكبر للاستغلال والاستفادة من الموارد المادية والبشرية المحلية المتاحة والمتوفرة في الدولة المضيفة، فضلاً عن ارتباطه بالأسواق العالمية وإمكانياته التسويقية العالية، مما يجعله يساهم في زيادة الإنتاجية وتقليل التكلفة سواءً بطريقة مباشرة أو غير مباشرة[1]، فضلا عن وجود تحسن في ميزان المدفوعات للدولة المضيفة.

كذلك يؤدي الاستثمار الأجنبي المشترك دور مهم في مجال التنمية البشرية فالمشروعات الاستثمارية المشتركة لاسيما في المدن الجديدة والريف والقرى، تعمل على خلق فرص عمل جديدة ومجتمعات عمرانية (يرى بعض الاقتصاديين أمثال الكسندر هميلتون والذي كتب مقال بعنوان تقرير حول الصناعة، انه حول الصناعات تنشأ المدن) مما يساهم في الحد من مشكلة البطالة.

كذلك يرى آخرون إن الاستثمار الأجنبي المشترك يعد بديلاً جيداً عن الاقتراض الخارجي (الذي يحمل الدولة أعباء مالية مستقبلية متمثلة في سداد الأقساط واصل الدين) والبعد عن الالتزامات والمديونية والتي قد تدخل البلد المقترض في مشاكل مالية[2] فضلاً عن كون القروض الأجنبية قد تكون مغلفة بشروط سياسية.

المبحث الثاني

ايجابيات وسلبيات الاستثمار الأجنبي المشترك للطرفين المحلي والأجنبي وأنواعه وأشكاله القانونية

مما لا شك فيه أن للاستثمار الأجنبي المشترك ايجابيات وسلبيات سواءً للطرف المحلي أو للطرف الأجنبي يمكن توضيحها على النحو التالي:

أولاً :ايجابيات الاستثمار الأجنبي المشترك للطرفين المحلي والأجنبي:

1. بالنسبة للطرف المحلي: يحقق الاستثمار الأجنبي المشترك للدولة المضيفة العديد من المزايا منها ما يلي:

- أن صيغة المشاركة تضمن للدولة المضيفة عدم انفراد المستثمر الأجنبي باتخاذ قرارات الإدارة والتشغيل، ذلك أن مشاركة العنصر الوطني في رأس مال المشروع الاستثماري يعطيه الحق في الاشتراك في الإدارة والاطلاع على كافة القرارات الهامة والمؤثرة التي تتعلق بالإنتاج وبالسياسات السعرية وغيرها، ومن ثم تتمكن الدولة المضيفة من فرض رقابتها للحيلولة دون لجوء المستثمر الأجنبي لأساليب لا ترضى عنها، وكذلك تتمكن من الوقوف على البيانات الصحيحة عن الإنتاج والتكاليف والدخل الصافي والأرباح[3]، مثل تفضيل الشركات المستثمرة في مجال النفط زيادة حجم إنتاجها السنوي، وبالتالي اختصار العمر الإنتاجي للمحصول بقصد الإسراع في تحقيق اكبر عائد مرتفع لها، في حين أن السياسات الوطنية الرشيدة في مصلحتها وضع حد أقصى للإنتاج بهدف توزيع الاحتياطي الموجود بالحقول على اكبر عدد من السنوات[4].

- تتيح صيغة المشاركة فرصة واسعة للعناصر الوطنية لاكتساب الخبرات الفنية والإدارية اللازمة، من خلال الممارسة الفعلية للنشاط الاستثماري، وكلما زادت هذه الخبرات الفنية والإدارية كلما قل اعتماد الدولة المضيفة على المستثمرين الأجانب في مرحلة لاحقة، مما يمكنها من تحقيق تنميتها الاقتصادية المستدامة مستقبلا بأيادي وطنية.

- يؤدي الاستثمار الأجنبي المشترك إلى توسيع القاعدة الضريبية والمساهمة في زيادة الإيرادات الحكومية نتيجة زيادة حصيلة الضرائب على أرباح هذه الشركات في حالة عدم منحها إعفاءات ضريبية، كذلك زيادة حصيلة ضرائب الدخل المتولدة

[1]– منى قاسم، الإصلاح الاقتصادي في مصر، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 1998م، ص 166.

[2]– احمد المبروك الصادق، الاستثمار الأجنبي في ليبيا، سبها، مجلة جامعة سبها، المجلد التاسع، 2010م، ص 70.

[3]– عصام الدين مصطفي نسيم، النظام القانوني للاستثمارات الأجنبية الخاصة في الدول الأخذة في النمو، بيروت، دار النهضة العربية، 1988م، ص 140.

[4]– بركة محمد بركة، الاستثمار الأجنبي ودوره في تنمية الاقتصاد التشادي، بحث ماجستير، جامعة الملك فيصل بتشاد، كلية الدراسات العليا، 2016م، ص 116.

عن الوظائف الجديدة التي وفرها الاستثمار الأجنبي المشترك فضلا عن زيادة حصيلة الضرائب على الاستهلاك التي تزداد بفضل الزيادة في الاستهلاك نتيجة للوظائف أو المناصب الجديدة التي أنشأها الاستثمار الأجنبي المشترك، حيث أن جزء من أجور هؤلاء العمال سيوجه للاستهلاك مما يعني ارتفاع هذا الأخير[1] .

- يقدم نظام المشاركة خدمة كبرى للاقتصاد الوطني للدولة المضيفة، ذلك انه يستلزم قيام الدولة المضيفة بتعبئة مواردها المحلية التي تشارك بها مع المستثمر الأجنبي تعبئة سليمة تغري الطرف الأجنبي بالمشاركة والتوسع في مشروعاته الاستثمارية، وهذا الإجراء يضمن للدولة المضيفة أيضاً فرصة الاستخدام الأمثل لمواردها المحلية[2] .

- إذا أحسن تنظيم وتوجيه الاستثمار الأجنبي المشترك فإنه يساهم في زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والتكنولوجيا الحديثة، وخلق فرص عمل جديدة مما يقلل إلى حد ما من حدة البطالة، بالإضافة لتحسين ميزان المدفوعات بزيادة فرص التصدير وتقليل الاستيراد[3] .

- تنمية قدرات المديرين الوطنيين، وخلق علاقات تكامل اقتصادية راسية أمامية وخلفية مع الأنشطة الاقتصادية والخدمية المختلفة بالدولة المضيفة.

- يشجع الاستثمار الأجنبي المشترك الشركات المحلية على زيادة جودة منتجاتها وذلك لمنافسة شركات الاستثمار الأجنبي المشترك، مما يولد بيئة تنافسية حقيقية ترفع من جودة المنتج وتعمل على تخفيض تكلفته.

- قد يقوم مشروع الاستثمار الأجنبي المشترك بتمهيد ورصف الطرق المؤدية إلى المشروع ومد شبكات الكهرباء والمياه والصرف مما يؤدي إلى زيادة رأس المال الاجتماعي في الدولة المضيفة.

- ارتفاع درجة استقلال الدول المضيفة عن الدول المتقدمة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً في حال الاستثمار المشترك.

2.**بالنسبة للطرف الأجنبي:** يحقق الاستثمار الأجنبي المشترك للطرف الأجنبي العديد من المزايا منها ما يلي:

- يسمح الاستثمار المشترك للمستثمر الأجنبي بالحصول على موافقة الدولة المضيفة على الإنشاء والمشاركة وإدارة المشاريع الاستثمارية، لاسيما في بعض المجالات الربحية كصناعات البترول والكهرباء والتعدين .... الخ، وخاصة في تلك الدول التي يمنع قانون الاستثمار فيها الاستثمار الأجنبي من التملك الكامل للمشايع الاستثمارية.

- الاستثمار الأجنبي المشترك يساعد الطرف الأجنبي على تذليل العديد من الصعاب والمشاكل البيروقراطية التي تواجهه في الدولة المضيفة، خاصة في جانب الحصول على القروض المحلية، واستغلال المواد الأولية، لاسيما إذا كان المستثمر المحلي هو الحكومة أو إحدى شركات القطاع العام[4].

- يفضل الطرف الأجنبي الاستثمار المشترك، خاصة في حالة وجود أيدي عاملة رخيصة وتوفر المادة الخام بأسعار معقولة في الدولة المضيفة، مما يزيد من إمكانية تعظيم الربح المتولد من هذا الاستثمار المشترك.

- يستفيد الطرف الأجنبي في الاستثمار المشترك، من خبرات الطرف المحلي في الدخول إلى السوق المحلي حيث يتمكن من معرفة خصوصية السوق (أذواق المستهلكين، سلوك المستهلكين، قنوات التوزيع، المشاريع المنافسة.... الخ) من ناحية ومن ناحية أخرى إذا كان الشريك المحلي يمتلك أصول مالية فإنها تستعمل في إطار المشروع المشترك، فضلا عن سهولة حل كافة المشاكل المتعلقة بالعمالة[5] .

- يستفيد الطرف الأجنبي في الاستثمار المشترك في كثير من الأحيان من التخفيضات والإعفاءات الضريبية، لاسيما تلك التي تمنحها الدولة في المدن الجديدة والمشروعات العمرانية وبعض الصناعات التي تتبنها الدولة المضيفة.

ثانياً. سلبيات الاستثمار الأجنبي المشترك للطرفين المحلي والأجنبي:

1. بالنسبة للطرف المحلي: للاستثمار الأجنبي المشترك سلبيات من وجهة نظر الدولة المضيفة منها ما يلي:

- نظرا لاحتمال انخفاض القدرة المالية للشريك الوطني مقابل الشريك الأجنبي، فقد يؤدي هذا إلى صغر حجم المشروع مما يصبح من المحتمل جدا أن تقل إسهامات هذا المشروع في تحقيق أهداف وسياسات الدولة، الرامية إلى زيادة فرص التوظيف

---

[1]– كريمة فرحي، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، بحث دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2013م، ص 127.

[2]– عبد السلام أبو زيد، عبد الله الدسوقي، الاستثمار المشترك ودوره في تنمية القطاع الخاص، ندوة تنمية القطاع الخاص وفرص الاستثمار، سبها، المعهد العالي للمهن الشاملة ، 2009م، ص79.

[3]– عبد السلام أبو زيد، عبد الله الدسوقي، الاستثمار المشترك ودوره في تنمية القطاع الخاص،، ص79.

[4]– كريمة فرحي، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، مرجع سبق ذكره، ص 129.

[5]– المرجع نفسه، ص 130.

والتحديث التكنولوجي وإشباع حاجات السوق المحلي وانخفاض تدفق العملات الأجنبية[1] .

- احتمال ضعف قدرة الشريك المحلي في الاستثمار المشترك في السيطرة على الجانب الإداري، لاسيما في حالة انخفاض الاستعداد الجيد، وعدم توفر القرة الفنية والإدارية والمالية للطرف المحلي مقارنة بالطرف الأجنبي[2] .

- مساهمة مشروعات الاستثمار الأجنبي المشترك، في تحقيق أهداف الدولة المضيفة من حيث توفر رأس المال الأجنبي وتحسين ميزان المدفوعات، قد لا يتحقق بالصورة نفسها لو أن المشروع مملوك ملكية كاملة للطرف الأجنبي.

- تواجد الاستثمار الأجنبي المشترك في الدولة المضيفة يترتب عليه أعباء مالية فيما يقوم به الطرف الأجنبي من تحويل جزء كبير من الأرباح إلى الخارج، مما يولد ضغط على ميزان مدفوعات الدولة المضيفة.

2. بالنسبة للطرف الأجنبي: للاستثمار الأجنبي المشترك سلبيات من وجهة نظر الطرف الأجنبي منها ما يلي:

- ارتفاع درجة الخطر غير التجاري الناشئة عن توقعات الطرف الأجنبي بعد فترة زمنية معينة (سعي الطرف الوطني لإقصاء الطرف الأجنبي من المشروع الاستثماري لاسيما في المشروعات ذات الربحية العالية) مما يتنافى مع أهداف الطرف الأجنبي في البقاء والنمو والاستمرار والتواجد في السوق المحلي.

- إلزام الطرف الأجنبي بقبول شروط وقيود صارمة على التوظيف والتصدير وتحويل الأرباح إلى الخارج، خاصة عندما يكون الطرف المحلي ممثلا في الدولة[3].

- احتمال نشوء تعارض مصالح مع الطرف المحلي، لاسيما إذا أصر الطرف المحلي على المساهمة بنسبة معينة من رأس مال المشروع الاستثماري تتيح له أكبر قدر من الرقابة والإدارة وتحديد نوعية وطريقة الإنتاج، مما قد يؤثر على.

- وأخيرا قد يتخوف الطرف الأجنبي من تقلب الظروف وتغير السياسات الاقتصادية أو السياسية في البلد المضيف والتي قد تصل إلى إنهاء المشروع أو تأميمه.

ثالثاً: الأشكال المختلفة للاستثمار الأجنبي المشترك: يمكن القول إن الاستثمار الأجنبي المشترك يأخذ احد الأشكال الثلاثة الآتية[4]:

1. **شركات تتوزع فيها الملكية بين رأس المال الأجنبي ورأس المال الوطني الخاص:** وترجع النشأة التاريخية لهذا النوع من الاستثمار الأجنبي المشترك نتيجة لإلزام الدولة الشركات الأجنبية بيع جانب من أسهمها في السوق الوطنية ليشريها القطاع الخاص الوطني، وهذا النوع من المشاركة يعد من الأنواع الشائعة في الدول النامية، وذلك لكون ضمان مشاركة عنصر وطني في المشروع يقلل كثيراً من المخاطر التي قد يتعرض لها المستثمر الأجنبي من تأميم ومصادره وخلافه، ومن ناحية أخرى يقلل من العبء المالي على اقتصاد الدولة المضيفة نتيجة مشاركة المستثمر الأجنبي في المشروع.

2. **شركات تتوزع فيها الملكية بين رأس المال الأجنبي ورأس المال الوطني العام (الحكومي):** وترجع النشأة التاريخية لهذا النوع من الاستثمار الأجنبي المشترك نتيجة عمليات التأميم الجزئي التي قامت بها كثير من حكومات البلدان النامية التي حصلت على استقلالها حديثاً، والتي أدت إلى مشاركة القطاع العام بها في ملكية المشروعات المؤممة، وقد بدأ هذا النوع من المشاركة في شركات التعدين والنفط نظراً لارتباط عمليات التأميم الجزئي في البلاد النامية بهذه الأنشطة.

3. **شركات تتوزع فيها الملكية بين رأس المال الأجنبي ورأس المال الوطني العام ورأس المال الوطني الخاص:** وترجع النشأة التاريخية لهذا النوع من الاستثمار الأجنبي المشترك نتيجة عمليات التأميم الجزئي مع بيع جزء من حصة القطاع العام الوطني للقطاع الخاص الوطني[5].

وفي مجال المفاضلة بين الأشكال الثلاثة للاستثمار الأجنبي المشترك، يمكننا القول وكما ذهب بعضهم بأن أغلب رأس المال الأجنبي يميل إلى تفضيل المشاركة مع المستثمر الوطني الخاص، نظرا لاعتقادهم انه أكثر استعدادا من القطاع الحكومي في إدارة العملية الإنتاجية، وعلى الرغم من ذلك فقد انتشر في السنوات الأخيرة مبدأ مشاركة الدولة المضيفة للمستثمر الأجنبي الخاص، لاسيما في مجالات استغلال مصادر الثروات المعدنية، وكما حدث في كثير من المشاريع الاستثمارية المشتركة في الدول الإفريقية سواء مع الشركات الأوربية أو الأمريكية أو مع الشركات الصينية.

---

[1]– صالح عبيدة المصري، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية، بيروت، دار المستقبل، 2016م، ص 60.

[2]– عصام الدين مصطفي نسيم، النظام القانوني للاستثمارات الأجنبية الخاصة في الدول الأخذة في النمو، مرجع سبق ذكره، ص 142.

[3]– بركة محمد بركة، الاستثمار الأجنبي ودوره في تنمية الاقتصاد التشادي، مرجع سبق ذكره، ص 118.

[4]– خالد سعد زغلول، الاستثمار الأجنبي المباشر، القاهرة، جامعة عين شمس، 1988م، ص 150.

[5]– خالد سعد زغلول، الاستثمار الأجنبي المباشر مرجع سبق ذكره، ص 150.

رابعاً: الشكل القانوني للمشروعات المشتركة: يمكن القول إن الشكل القانوني للمشروعات الاستثمارية المشتركة يتحدد بحسب انتماء المساهمين فيها إما إلى القطاع العام وإما إلى القطاع الخاص، فإذا كان جميع المساهمين في المشروع (الأجانب والمواطنين) ينتمون للقطاع الخاص يأخذ المشروع عندئذ شكل الشركة الوطنية العادية التي تنص عليها قوانين البلد المضيف (كان ينص القانون على أن يتخذ المشروع المشترك شكل شركة مساهمة أو شركة ذات مسؤولية محدودة،فإذا لم ينص قانون البلد المضيف على تحديد الشكل القانوني الذي تأخذه هذه المشروعات المشتركة، يتم العودة إلى إرادة المساهمين حيث يعطونه الشكل القانوني الذي يرونه مناسباً لمشروعهم[1].

أما إذا كانت الحكومة هي التي تشارك المستثمر الأجنبي الخاص في رأس مال المشروع، فان هذا المشروع يأخذ في الغالب شكل الشركات الوطنية العادية التي تتمتع بجنسية الدولة المضيفة، ولكنها يمكن أن تمنح إعفاءات أو امتيازات عن الشركات الأخرى.

وإذا كان المستثمر الأجنبي هيئة عامة تابعة لدولة أجنبية أو كان هو الحكومة الأجنبية ذاتها، ففي هذه الحالة لا نكون بصدد مشروع مشترك، وإنما نكون بصدد مشروع دولي عام، ويتم تحديد الشكل القانوني لهذا المشروع الدولي العام بناءً على اتفاق الأطراف المشتركة[2] .

المبحث الثالث

مناخ الاستثمار الجاذب للاستثمار الأجنبي المشترك وحوافزه

لقد تطور مفهوم المناخ الاستثماري وكذلك حوافز الاستثمار، تطورا كبيراً في العديد من دول العالم النامي، بحيث أصبح يشتمل على توليفة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وذلك سعيا منها للترويج لفرص الاستثمار لديها، ويتضح ذلك فيما يلي:

أولاً: مناخ الاستثمار الجاذب للاستثمار الأجنبي المشترك: تذهب المؤسسة العربية لضمان الاستثمار إلى أن مناخ الاستثمار ينصرف إلى الظروف المكونة لمحيط العمل الاستثماري والأوضاع المؤثرة فيه وتشمل الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وكذلك الوضع القانوني[3] .

وتركز معظم الدراسات الحديثة على عوامل دفع الاستثمار الأجنبي المشترك إلى الداخل، فمعظم الدراسات ترى أن للاستثمار الأجنبي المشترك دور ايجابي في تعويض الفجوة الكبيرة التي تعاني منها الدول النامية في جميع المجالات والتي تشمل النقص في رؤوس الأموال والمعدات والتكنولوجيا والمعارف الإدارية والتسويقية والتنظيمية، كما أن الاستثمار الأجنبي المشترك يؤدي إلى خلق نوع من الديناميكية في الاقتصاد، من خلال ما يتولد عنه من آثار دفع للأمام في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي، ويمكن الحديث عن أهم محددات المناخ الاستثماري الجاذب للاستثمار الأجنبي المشترك فيما يلي:

1. **استقرار السياسات الاقتصادية الكلية**: يعتبر أداء الاقتصاد الوطني احد الشروط الأساسية لجذب الاستثمار الأجنبي المشترك، ويتمثل أهم مؤشرات أداء الاقتصاد على المستوى الكلي لدولة ما في: استقرار أسعار الصرف ومعدلات التضخم وعجز الموازنة العامة، والانفتاح على العالم الخارجي، ومعدل النمو الاقتصادي.

لذلك يعد الاهتمام بتحقيق الاستقرار الكلي للاقتصاد من أهم المحددات الحاكمة لجذب الاستثمار الأجنبي المشترك، سواءً تمثل هذا في تحقيق معدلات مطردة ومرتفعة لنمو الناتج المحلي الحقيقي، وهو ما يعبر عن موقف الاقتصاد الكلي، أو تلافي التقلبات العنيفة في سعر الصرف الاسمي التي يكون لها تأثير سلبي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المشترك، وخاصة فيما يتعلق بالتقدير السليم بجدوى المشروعات والأرباح المحولة.[4]

ويؤيد ذلك اتجاه معظم تدفقات رأس المال الأجنبي، ومنها الاستثمار الأجنبي المشترك إلى الدول النامية التي تملك برنامجاً للاستقرار الاقتصادي الكلي وإصلاح الهيكل الاقتصادي، والتي حققت معدلات نمو مرتفعة.[5]

وفي ضوء تأثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بأسعار الفائدة العالمية فان دعم عوامل استقرار الاقتصاد الكلي بما يضمن تحقيق ربحية متوقعة لهذا الاستثمار تفوق معدلات الفائدة العالمية، يعتبر أمراً هاماً لجذب الاستثمار الأجنبي المشترك،

---

[1]– عبد السلام أبو زيد، عبد الله الدسوقي، الاستثمار المشترك ودوره في تنمية القطاع الخاص، مرجع سبق ذكره، ص80.

[2]– إبراهيم شحاتة، المشروعات المشتركة في إطار التعاون العربي، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، العدد 40، 1975م.

[3]– المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2007م.

[4]– هيكل عجمي جميل، الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، مجلة دراسات إستراتيجية، العدد 32، 1999م، ص 37.

[5]– المرجع نفسه، ص 38.

ومن ثم فمن المتوقع أن يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية بجانب استقرار سعر الصرف الرسمي، بالإضافة إلى السيطرة على معدلات التضخم وعجز الميزانية، إلى جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المشترك.

2. **الإطار التشريعي والتنظيمي للاستثمار:** إن وجود إطار تشريعي وتنظيمي يحكم أنشطة الاستثمار المشترك (من خلال قانون موحد للاستثمار)، من العوامل الهامة المؤثرة على اتجاهات الاستثمارات الأجنبية، وهذا القانون يعتبر من الممهدات الجاذبة لتدفق الاستثمار الأجنبي المشترك، حيث يعمل على تعزيز كفاءة الإطار التشريعي من خلال الحد من تعددية التشريعات المنظمة للاستثمار، وذلك لتحقيق الشفافية والوضوح أمام المستثمرين، ولذا يجب إلا يتعارض مع التشريعات الدولية الصادرة بحق حماية المستثمر[1].

كذلك يجب أن يشتمل الإطار التشريعي على ضمانات كافية لحماية المستثمر من مخاطر التأميم والمصادرة ونزع الملكية وفرض الحراسة، مع كفالة حرية تحويل الأرباح، ووجود نظام يكفل حقوق الملكية الفكرية، مع توفر نظام قضائي قادر على تنفيذ القوانين والتعاقدات وحل المنازعات التي تنشأ بين المستثمر والدولة المضيفة بعدالة وكفأة عالية.

كذلك تؤثر البيئة التنظيمية والمؤسسية في الدولة المضيفة تأثيراً هاماً على تدفق الاستثمار الأجنبي المشترك، نظراً لتأثيرها على تكلفة المعاملات وعلى تقليل أو زيادة درجة التيقن بالنسبة للمستثمرين المحتملين، فكلما كان النظام الإداري القائم على إدارة الاستثمار يتميز بسلاسة الإجراءات ووضوحها، وعدم تفشي البيروقراطية وتبسيط قواعد الموافقة على الاستثمار، من خلال إنشاء مراكز الخطوة الواحدة داخل الدولة، أدى ذلك إلى جذب الاستثمار والعكس صحيح، وكلما كانت المعلومات والبيانات التي يحتاجها المستثمر متوفرة بشكل تفصيلي ودقيق وفي الوقت المناسب، أدى ذلك إلى زيادة جذب الاستثمار الأجنبي المشترك[2].

3. **وجود بنية تحتية سليمة:** تعد البنية الأساسية التحتية المتمثلة في: الطرق والموانئ ووسائل النقل والطاقة والاتصالات، من أهم العوامل التي تؤثر على الاستثمار بصورة مباشرة، وتعد عاملاً هاماً ورئيساً في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل عام، حيث تؤثر وفرة وكفاية البنية الأساسية على تكاليف الاستثمار (مثل أسعار خدمات النقل والتوزيع والطاقة ووفرتها، وجودة الاتصالات، فضلا عن وجود أيدي عاملة ذات كفاءة ...الخ) ومن ثم على العائد المتوقع من الاستثمار[3].

4. **حجم السوق وتوقعات النمو:** مما لاشك فيه أن حجم السوق وتوقعات النمو له مستقبلا يعد عاملا هاما لتدفق رؤوس الأموال الأجنبية إليه، فكلما كان حجم السوق كبير وكان هناك توقع لزيادته، كان هذا دافع لمزيد من تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، ومن المقاييس المستخدمة لقياس حجم السوق المحلية متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وكذلك حجم السكان، فبالنسبة لمتوسط دخل الفرد يمكن اعتباره مؤشرا للطلب الجاري والمتوقع فكلما كان متوسط الدخل للفرد كبير كان عاملا جاذبا للاستثمار الأجنبي والعكس صحيح، وبالنسبة لحجم السكان فيعتبر مؤشر للحجم المطلق للسوق وكذلك احتمال زيادته مستقبليا، فكلما كان عدد السكان كبير أو قابل للزيادة كان عاملا جاذب للاستثمار والعكس صحيح.

5. **الاهتمام بالتنمية البشرية والبحث العلمي:** مما لا شك فيه أن المستثمر الأجنبي يساهم بصورة فعالة في نقل التكنولوجيا والإدارة الحديثة للاستثمار المشترك في الدولة المضيفة، وتتوقف درجة هذه المساهمة والاستفادة منها على مدى قدرة هذا الاستثمار المشترك على استيعابها والتكيف معها، ويتحدد ذلك في ضوء الكفاءات البشرية المتوفرة ومدى الاستثمار المحلي في أنشطة البحوث والتطوير، وتشمل الكفاءات البشرية مختلف القدرات الفنية والإدارية والتنظيمية ويأتي التعليم والتدريب المهني في صدارة العوامل المؤثرة في مستوى الموارد البشرية، فارتفاع نسبة التعليم وزيادة الاهتمام بالتدريب والتأهيل المهني يزيد من مهارة العمالة[4].

لذا فان توفر العمالة المؤهلة والمدربة فنيا يعد من العناصر الهامة في جذب الاستثمار الأجنبي المشترك، كما يعتبر الاستثمار المحلي المتزايد في أنشطة البحوث والتطوير وتوفر مراكز البحث العلمي محددا ضروريا لاتخاذ الاستثمار في دولة معينة[5]، إذ يعكس توفر هذه العوامل زيادة القدرة على التكيف مع طرق الإنتاج واستيعاب التكنولوجيا الحديثة في هذه الدولة.

6. **تعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي والدولي:** يعد السعي من اجل تفعيل التعاون والتكامل الاقتصادي الإقليمي والدولي من العوامل الجاذبة للاستثمارات الأجنبية لاسيما آن الدخول في أسواق جديدة إقليمية وعالمية يزيد من قدرة استيعاب الدولة المضيفة للاستثمارات الأجنبية من جهة، كما انه يقوم بخلق سوق إقليمي ودولي كبير يسهم بشكل فعال في عمليات التفاوض مع

---

[1]– ناصر النائي آدم، مختارات من البحوث والمقالات، القاهرة، مكتبة بورصة الكتب للنشر والتوزيع، 2015م، ص158.

[2]– عبد السلام أبو زيد، عبد الله الدسوقي، الاستثمار المشترك ودوره في تنمية القطاع الخاص، مرجع سبق ذكره، ص80.

[3]- ناصر النائي آدم، مختارات من البحوث والمقالات، مرجع سبق ذكره، ص158.

[4]- هيكل عجمي جميل، الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية، مرجع سبق ذكره، ص 39.

[5]- المرجع نفسه، ص 40.

الاستثمارات الأجنبية الراغبة في الاستثمار المشترك من ناحية أخرى[1].

ثانياً: حوافز الاستثمار الأجنبي المشترك: تتنوع حوافز الاستثمار الأجنبي المشترك التي تمنحها تشريعات الدول المضيفة للاستثمارات الأجنبية من دولة لأخرى، وذلك بغرض جذب اكبر قدر من هذه الاستثمارات، ويرتبط هذا بالقواعد التي تضعها تلك التشريعات، فقد تكون الحوافز المقدمة مالية (تلك التي تتجه إلى زيادة إيرادات المشروعات الأجنبية أو تخفيض تكاليف إنتاجها) عن طريق التخفيض الضريبي وإعفاء العمال من ضريبة الدخل والسماح للمستثمر الأجنبي بالتملك العقاري، كذلك تخفيض الرسوم الجمركية على صادرات الاستثمار الأجنبي المشترك، أما الحوافز مادية فترتكز على الحوافز التمويلية، ودراسات الجدوى للمشاريع والبنية التحتية كالكهرباء والمياه والطرق وخدمات الاتصالات وغيرها[2] .

ويشير احد الباحثين إلى أهم الحوافز التي قدمتها بعض الدول النامية لجذب الاستثمار الأجنبي في شرق آسيا ما يلي[3]:

- السماح للمستثمرين الأجانب بتملك الأراضي.
- التخفيض أو الإلغاء النهائي لرسوم استخدام المرافق العامة كالمياه والكهرباء.
- إعفاء العاملين بهذه الشركات من ضريبة الدخل.
- إعفاء الواردات من الأصول والمواد الخام ومستلزمات الإنتاج من الضرائب الجمركية وتسهيل إجراءاتها.
- عدم وجود أي قيود على تملك مشروعات الاستثمار تملكاً كاملاً أو جزئياً.

أما بالنسبة لدولة تشاد، فقد حظيت رؤوس الأموال الأجنبية بتسهيلات كبيرة، في عقود ماضية لاسيما في الستينيات والنصف الأول من عقد السبعينيات، الأمر الذي جعلها تصنف ضمن أكثر الدول الإفريقية ملائمة للاستثمار، ومازال قانون الاستثمار التشادي حتى الآن يعطي للشركات الأجنبية، وكذا الشركات المشتركة الحق في نقل كافة أرباحهم إلى الخارج دون تحديد حد أقصى لهذه الأموال المنقولة، أو تحديد نسبة معينة يعاد استثمارها في الداخل، كما أن القانون أضاف ميزة لرؤوس الأموال الفرنسية التي أجاز لها أن تعامل معاملة الأفراد والشركات الوطنية[4].

وهنا تجدر الإشارة إلى أن البيئة الاستثمارية لا تتمتع بالتنافسية؛ الأمر الذي يعيق جذب الاستثمارات؛ فقد حصلت دولة تشاد على مراتب متأخرة حسب مؤشر التنافسية العالمية، وكان أفضل ترتيب لها هو 139 من 144دولة وذلك في عام 2013م، بينما كان أسوأ ترتيب لها هو 148 من 148 دولة في عام 2014م، بينما كان ترتيبها في عام 2017م ال 136 من 138 دولة[5].

المبحث الرابع

مصفاة جرماية كنموذج للاستثمار الأجنبي المشترك في تشاد

يمكن القول: إن استخراج البترول في تشاد وتصديره منذ نهاية العام 2003م قد مثل علامة فارقة في تاريخ الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تشاد خلال العقدين الماضيين مقارنة بالفترات السابقة إلا أنها اتسمت بنوع من التذبذب من حيث التدفقات ومن حيث الحجم الكلي لها.

فخلال الفترة من 1991م وحتى 1999م بلغ متوسط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دولة تشاد نحو 23.4 مليون دولار أميركي بينما بلغ رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في نفس الفترة نحو 350 مليون دولار أميركي، وخلال الفترة من 2000م وحتى العام 2004م بلغ متوسط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تشاد نحو 32 مليون دولار أميركي بينما بلغ رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في نفس الفترة نحو 510 مليون دولار أميركي، أي ما يمثل نحو ثلث الناتج المحلي الإجمالي، في الوقت الذي لم يكن يتجاوز نسبة 15% في فترة التسعينيات، كما أن صافي الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد بلغ نسبة 32.2% من الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس الفترة[6]، ثم ما لبث متوسط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أن عاد للانخفاض مرة أخرى بدأ من العام 2015م وحتى العام 2018م بنسبة 45% مقارنة بالعام 2004م ليصل في عام 2019م إلى14 مليون دولار أميركي[7].

---

[1]– صالح عبيدة المصري، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية، مرجع سبق ذكره، ص 70.

[2]– محمد صقر وآخرون، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في تنمية الاقتصاديات النامية، مرجع سبق ذكره، ص 160.

[3]– عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الإدارة والاستثمار، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2000م، ص 316.

[4]- يحيى محمد طاهر، مشكلة تمويل المشروعات الخاصة في تشاد، الإسكندرية، دار المعارف الجامعية، 2019م، ص 45.

[5] -world economic forum: the Global Competiveness Report 2016/2017.Geneva,2017.p142.

6.Motamra Hodoumta, L'impact des investissements directs étrangers sur la croissance économique au Tchad (mémoire du DEA Non publie, institut africain de développement économique et de planification, Nations Unies, Dakar, 2008), p3.

[7]- يحيى محمد طاهر، مشكلة تمويل المشروعات الخاصة في تشاد، مرجع سبق ذكره، ص 122.

كما يلاحظ أنه خلال الفترة من 2005م وحتى العام 2015م حققت تشاد تدفقات (رؤوس الأموال الأجنبية) سالبة في السنوات 2005، 2006، 2007م ثم ارتفعت بعد ذلك إلى 466 مليون دولار أميركي في العام 2008م، ثم انخفضت في السنوات 2009، 2010، 2011م على التوالي رغم أن التدفقات كانت موجبة، ثم عاودت ارتفاعها في العام 2012م فبلغت 580 مليون دولار أميركي، ثم انخفضت التدفقات إلى 520 مليون دولار أميركي في عام 2013م، ثم أصبحت التدفقات بالسالب في العام 2014م نتيجة لاستحواذ الدولة التشادية على نصيب شركة شيفرون في الكونسورسيوم (التجمع) الذي تقوده شركة اكسون موبيل البترولية، ثم ارتفعت مرة أخرى إلى 600 مليون دولار أميركي عام 2015م[1]، ثم أخذت تشاد تحقق تدفقات سالبة نتيجة دخولها في الأزمة الاقتصادية مع نهاية العام 2016م، وازدياد حدة التمرد العسكري نتيجة لذلك، فضلاً عن تأثير جائحة كورونا والانغلاق الذي مر به الاقتصاد التشادي في العام 2020م.

أما بالنسبة لحجم الاستثمار الأجنبي المباشر (رأس المال الأجنبي العامل في تشاد) فقد بلغ 3.6 مليار دولار أميركي في عام 2009م، ارتفع إلى 7.25 مليار دولار في عام 2011م بما يساوي 82% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو يمثل ضعف القيمة الإجمالية لحجم الاستثمارات السابقة، علما بأن هذه الزيادة اتجهت كلها إلى قطاع البترول، حيث كان عدد الاستثمارات الجديدة 3 فقط، ومع دخول تشاد في الأزمة الاقتصادية 2016م اخذ حجم هذا الاستثمار في الانخفاض حتى بلغ في 2019م 4.9 مليار دولار أميركي، ويعتبر ضعف الفائدة المتحققة من الاستثمارات في القطاعات غير البترولية في تشاد، أحد أهم الأسباب لإحجام المستثمرين الأجانب عن الاستثمار.

وبالحديث عن الاستثمار الأجنبي في تشاد، سنجد أن الولايات المتحدة تستحوذ على 70% وذلك نظراً لسيطرتها على قطاع النفط عبر شركتي اكسون موبيل وشيفرون، ثم تأتي فرنسا في المرتبة الثانية بنسبة 11%، ثم الصين التي تبلغ نسبة استثماراتها 9%، و 10% دول أخرى، علماً بأن فرنسا لا تتوقف استثماراتها على قطاع البترول فقط بل تمتد إلى مختلف القطاعات الاقتصادية كالزراعة والسياحة والمشروبات والقطاع المالي[2].

نموذج مصفاة جرماية: تم التوقيع على إنشاء مصفاة جرماية بين وزارة الطاقة والبترول التشادية ووزارة النفط والغاز الصينية في بكين عام 2007م، تم بمقتضاه شراء الصين حقوق تنقيب البترول في تشاد من الشركة الكندية ENCANA التي كانت تمتلك رخصة استخراج النفط من حقول ميموزا، وقد نص برتوكول الاتفاق على شراكة بين البلدين بحيث تمتلك الصين ممثلة في شركة CNPC 60% بينما تمتلك تشاد ممثلة في شركة SHT 40% من أسهم المشروع الذي تم تمويله من عن طريق قرض قدمه البنك الصيني للتصدير والاستيراد EXIM BANK بفائدة 8.75%.

وقد بلغت تكلفة بناء المصفاة نحو 500 مليار فرنك سيفا، ويشرف على سير العمل بها شركة تكرير أنجمينا التي تم إنشاءها لهذا الغرض في يوليو 2008م وتقع المصفاة على بعد 40 كيلو شمال العاصمة ويبلغ إنتاجها 20000 برميل يومياً ويمكن زيادة الحجم الكلي للإنتاج ليصل إلى 50000 برميل، وتعتمد المصفاة على النفط التشادي بنسبة 100%، وتنتج المصفاة أنواع متنوعة من البنزين والجازولين والديزل والكيروسين والبولي بروبلين والغاز، بالإضافة إلى المنتجات الأخرى التي يتم الحصول عليها عند التقطير3.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن أول إنتاج للمصفاة كان في 2011/06/29م، ومنذ ذلك التاريخ قامت المصفاة بدور كبير في تحقيق الاكتفاء الذاتي من الطاقة بالاعتماد على الإمكانيات الوطنية، وانخفضت الكميات المستوردة من دول الجوار إلى نسبة 8%، وتم إحلال المنتجات المحلية محل الواردات وبذلك استطاعت المصفاة تامين السوق المحلية من اثر التقلبات الاقتصادية والسياسية التي تظهر بين الحين والآخر من قبل الجهات المصدرة.

كم أضافت المصفاة تحسناً كبيراً على الميزان التجاري نتيجة الحد من الواردات من الطاقة من جهةٍ وتصدير جزءٍ كبيرٍ من الإنتاج من جهةٍ أخرى، مما أدى إلى تحسن في ميزان المدفوعات، كذلك أسهمت المصفاة في توفير فرص عمل لنحو 4500 عامل تشادي منهم 500 عامل بصفة دائمة بمختلف التخصصات فضلاً عن إتاحة فرص أخرى للتدريب والتأهيل المستمر لطلاب وأساتذة المعهد العالي للبترول في مدينة ماو والسماح لهم باستخدام معامل وقاعات المصفاة[4].

1.Fonds monétaire international : Tchad consultations de 2016 au Titre de l'article IV, Rapport du FMI NO16/274, Washington, 2016, p36.

2.Ibrahim Ngouhou, Les investissements directs étrangers en Afrique Central : attractivité et effets économiques, (Mémoire du PhD non publie, Faculté de science attractivité et effets économique et de Gestion, Université du Sud Toulon Var 2018), p 34.

3. محمد صالح كوري، اثر الاستثمارات الصينية على الاقتصاد التشادي، بحث ماجستير، السودان، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة إفريقيا العالمية، 2014م، ص 73.

4- يوسف علي قره، دور الاستثمارات الصينية في التنمية الاقتصادية في إفريقية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2020م.

كذلك جلب الجانب الصيني التكنولوجيا الحديثة للمشروع والتي يفتقر إليها الجانب التشادي، أما عن الدعم الإداري من خلال الإدارة الحديثة للمشروع فهناك مسئول صيني على رأس كل إدارة من إدارات المصفاة المختلفة، كما أن هناك بعض الأقسام يتطلب إدارتها خبرة ما بين (25-30) سنة، وهو ما تفتقر إليه الدولة التشادية، كما أن الجانب الصيني يمتلك خبرة كبيرة في مجال التسويق ومجال التخزين ومجال النقل والشحن والتفريغ، وفضلاً عن ذلك قامت المصفاة بمد العاصمة أنجمينا بـ 20 ميجاوات من الطاقة الكهربائية (الطاقة الكلية للعاصمة 93 ميجاوات) من خلال إنشاء محطة ضغط عالي في حي لاماجي.

ومع هذه الآثار الايجابية للمصفاة كمشروع استثمار أجنبي مشترك، إلا أن هناك عدد من الآثار السلبية ينبغي ذكرها، فقد تعددت المخالفات المتكررة والمتنوعة للشركة الوطنية الصينية CNPC منها رفع أسعار المنتجات دون الرجوع إلى الشريك التشادي، التقصير في حقوق العمال المحليين، عدم توفير الكميات المطلوبة من الوقود والغاز، إضافة للمخالفات البيئية نبهت عليها الحكومة التشادية أكثر من مرة، بل وقامت بتوقيع العديد من الغرامات والجزاءات على الشركة لمنع تكرار ذلك.

وخلاصة الأمر؛ فأن مشروع مصفاة جرماية كنموذج للاستثمار الأجنبي المشترك يعد من النماذج الجيدة من عدة نواحي ففضلاً عن المكاسب التقنية والتكنولوجية والإدارية، وإتاحته لفرص العمل للمواطنين، وقيامه بالحد من مشكلة البطالة، ومشاركته في تأهيل وتدريب العديد من الأساتذة والطلاب لإكسابهم الخبرة الأزمة، فضلاً عن دعم الطاقة الكهربائية، فأنه يمكن القول: إن كلفة هذا المشروع (750 مليار فرنك سيفا ما يعادل 103 مليون دولار أميركي) قد أكسبت دولة تشاد عائد مادي خلال عشرة سنوات بلغ (5100 مليار فرنك سيفا أي ما يعادل 8.5 مليار دولار أميركي)1، كما انه اكسبها أيضا خلال الفترة من عام 2015م وحتى عام 2020م (2310 مليار فرنك سيفا أي ما يعادل 3.85 مليار دولار أميركي)[2]؛ على الرغم من انخفاض أسعار البترول عالميا خلال تلك الفترة، وهو ما يجعلنا نؤكد على نجاح هذا الاستثمار الأجنبي المشترك مع ضرورة الرقابة والعمل على الحد من سلبياته.

المبحث الخامس

السياسات المقترحة لجذب الاستثمار الأجنبي المشترك في دولة تشاد

من واقع تجارب العديد من الدول في مجال جذب الاستثمار الأجنبي، يمكن الاستفادة من بعض السياسات التي اتبعت وكانت آثارها ايجابية على اقتصاديات الدول التي طبقتها ومن السياسات المقترحة ما يلي: في ضوء تحليل أهم المعوقات التي تقف أمام تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دولة تشاد يمكن صياغة السياسات التي تساعد في حل المشكلات التي تواجه هذا الاستثمار وجذب المزيد منه إلى دولة تشاد وذلك على النحو الآتي:

1. **دعم الاستقرار الاقتصادي الكلي**: سبق وان أوضحنا أن الاهتمام بتحقيق الاستقرار الكلي للاقتصاد التشادي يعد من أهم المحددات الحاكمة لجذب الاستثمار الأجنبي المشترك، والذي يتمثل بضرورة تحقيق معدلات مطردة ومرتفعة لنمو الناتج المحلي الحقيقي (من خلال برنامج اقتصادي شامل لإصلاح الهيكل الاقتصادي التشادي) وهو ما يعبر عن موقف الاقتصاد الكلي، وقد سعت الدولة التشادية إلى ذلك من خلال قيامها بوضع الخطة الإنمائية الأولى لمكافحة، إلا أن الأمر يحتاج أيضاً إلى ضرورة العمل على وجود برنامج اقتصادي شامل ومدروس، يعمل على دعم الاستقرار الاقتصادي التشادي والعمل على تنوعه، من خلال إصلاح الهيكل اقتصادي ودعم برامج التنمية الزراعية، وكذلك برامج التدريب والتأهيل للشباب، وتقديم الدعم للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر لا سيما في المجتمع الريفي، مما يساعد في الحد من البطالة وتخفيف حدة التضخم، وكذا العجز في الموازنة العامة للدولة التشادية، مما يعد أمراً هاماً لجذب الاستثمار الأجنبي المشترك.

2. **سياسات تعزيز الانفتاح الاقتصادي:** يتطلب تعزيز الانفتاح الاقتصادي في دولة تشاد عدد من الإجراءات يتمثل أهمها فيما يلي[3]:

- إصلاح هيكل التعريفة الجمركية.
- تقليص الحوافز غير الجمركية من رسوم الخدمات ورسوم الفحص والرقابة النوعية وغيرها، وذلك من اجل ضمان سلامة السلع المستوردة وضرورة مطابقتها للشروط البيئية والصحية، وربما لا يتوافق عدد كبير من المعايير الفنية في دولة تشاد مع المعايير الدولية، حيث يترتب على ارتفاع هيكل الحماية الجمركية وغير الجمركية زيادة تكلفة المعاملات الاقتصادية.
- تحسين كفاءة البنية التحتية من طرق ومباني ومطارات ووسائل النقل والاتصالات والكهرباء والتي بلغت من السوء مستوى غير مسبوق.
- تحسين معايير الاختيار والمعايرة والتوثيق، بحيث تتفق مع المعايير العالمية مع إشراك القطاع الخاص في أسس

1. عبد الرحمن حسين طاهر، تقييم أداء الشركات البترولية في تشاد، بحث ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة الملك فيصل بتشاد، 2016م، ص 60.
[2]-وزارة المالية والموازنة العامة، نشرة وزارة المالية والموازنة العامة، أنجمينا، يونيه، 2020م.
[3]- ناصر النائي آدم، مختارات من البحوث والمقالات، مرجع سبق ذكره، ص 156.

التطوير.

- أهمية تفعيل التكامل الاقتصادي الإقليمي، والسعي لتوقيع اتفاقيات تكامل مع الدول الإفريقية فضلاً عن الدول العربية، حيث يزيد من أهمية ذلك متطلبات تحرير التجارة العالمية وعولمة الإنتاج والأسواق وحركة رؤوس الأموال العالمية، حيث من الممكن أن يساهم هذا التكامل، في جذب بعض رؤوس الأموال العربية المستثمرة في الخارج، لإعادة استثمارها في دولة تشاد، كذلك سيساهم التكامل في إيجاد سوق إقليمية كبيرة، وهذا يشكل في حد ذاته عاملاً مهماً في عمليات التفاوض مع الاستثمارات الأجنبية التي تتدفق في المستقبل إلى تشاد.

3. **تهيئة البيئة التشريعية والقانونية والمؤسسية**: فيما يتعلق بتهيئة البيئة التشريعية والقانونية المشجعة للاستثمار الأجنبي المباشر فعلى تشاد أن تعمل على تعزيز كفاءة الإطار التشريعي من خلال الحد من تعددية التشريعات المنظمة للاستثمار، (قانون الشركات، قانون تشجيع الاستثمار، قانون ضريبة الدخل)، وذلك لتحقيق الشفافية والوضوح أمام المستثمرين من خلال قانون موحد للاستثمار.

وكذلك إعادة النظر في قوانين الملكية العامة، بحيث يتساوى المستثمرين الأجانب مع المستثمرين الوطنيين، ورفع القيود المتعلقة بالقطاعات والأنشطة غير المسموح للمستثمرين الأجانب الدخول فيها، مع العمل على إدخال تعديلات مستمرة على التشريعات والقوانين السائدة، بالشكل الذي ينسجم مع تشجيع النشاط الاستثماري[1] .

أما فيما يتعلق بتطوير الإطار المؤسسي والتنظيمي في دولة تشاد، فيجب مراعاة أن المؤسسات الجيدة، يجب أن تسهل لها فاعلية السياسات التي تحكم سير العمل في أسواق الإنتاج، كما تشمل نوعية الحاكمية مثل: الحقوق السياسية، وكفاءة القطاع العام ودرجة الفساد، وحماية حقوق الملكية وفرض سيادة القانون.

وهذا يتطلب اتخاذ مجموعة من الإجراءات لتطور الأداء المؤسسي باعتباره عنصراً جوهرياً في جذب المستثمرين الأجانب منها ما يلي[2]:

- استحداث هيئات ومكاتب ولجان متخصصة لجذب الاستثمار الأجنبي والإشراف عليه، وتقديم خدمات ما بعد الاستثمار.
- إنشاء محاكم متخصصة للفصل في المنازعات المتعلقة بقضايا الاستثمار والتجارة.
- العمل على تطوير قاعدة بيانات فعلية تشمل فرص الاستثمار المتاحة وكذلك توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد بين القطاعات الاقتصادية.

4. **تنمية الموارد البشرية**: تواجه الدول النامية ومن بينها دولة تشاد على الصعيد العالمي مشكلة انخفاض قدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك لان الاستثمارات الأجنبية تتجه غالباً إلى الدول التي تتوفر لها (بالإضافة إلى البنية التحتية) قوة عمل تتسم بالمهارة وبارتفاع الإنتاجية والقدرة على تطبيق احدث الأساليب التكنولوجية في الإنتاج، مما يفسر اتجاه الكثير من الاستثمارات الأجنبية إلى دول جنوب شرق آسيا والتي تعرف (بالنمور الآسيوية)، وهنا تجدر الإشارة إلى أن تركيبة القوى العاملة في دولة تشاد، تتسم بعدد من السمات السلبية من أهمها:

انخفاض إنتاجية العامل التشادي بالمقارنة مع إنتاجية العامل في الدول المتقدمة اقتصادياً (حيث يلاحظ أن إنتاجية العامل في الدول الأوربية تصل إلى حوالي ستة أمثال إنتاجية العامل التشادي) وتواضع مساهمة المرأة بشكل كبير في النشاط الاقتصادي، إضافة إلى ارتفاع نسبة العمالة غير الماهرة إلى أكثر من ثلثي قوة العمل التشادية، وانتشار البطالة المقنعة، وهجرة الكفاءات، وتدفق نسبة كبيرة من الأطفال دون سن العمل (اقل من 15 عام) إلى سوق العمل.[3]

وفي ضوء ما سبق يتضح أن جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة يتطلب تنمية العنصر البشري وتوعيته والارتقاء بمستوى مهاراته، وبصفة خاصة تطوير وخلق الكفاءات والكوادر القادرة على توليد التكنولوجيا الأكثر ملائمة للظروف المحلية (حيث إن انخفاض تكلفة العمالة ليست محدداً هاماً لهذه الاستثمارات إذا لم تكن مدربة) ويمكن تحقيق ذلك من خلال سياسة تنمية العنصر البشري التالية[4]:

- تطوير برامج تستهدف المتسربين من التعليم وغير المؤهلين.
- قيام الدولة بتوفير المؤسسات التعليمية اللازمة لاستيعاب الأعداد المتزايدة من الطلاب إضافة إلى توسيع المجالات المهنية في التعليم الثانوي، مع توفير الكادر العلمي والإداري اللازم، وتنظيم برامج لتطوير مهارات العاملين في القطاعات التي تشهد تطوراً تكنولوجياً.
- تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في التعليم، وتمويل الأبحاث العلمية في مختلف المجالات، وذلك بالتعاون مع

[1]- ناصر النائي آدم، مختارات من البحوث والمقالات، مرجع سبق ذكره، ص 157.
[2]- ناصر النائي آدم، الاقتصاد التشادي بين إشكاليات الماضي وتطور الحاضر، القاهرة، مجلة فكر وإبداع، العدد 70، 2012م، ص 26.
[3]- انظر الإحصاء العام للسكان والسكن في تشاد لعام 2009م.
[4]- ناصر النائي آدم، التعليم في تشاد بين الانجازات والإخفاقات، أنجمينا، ندوة اليوم العالمي للغة العربية، 2013م، ص 5.

الجامعات لخدمة الصناعة.

- إعادة تخطيط وهيكلة النظام التعليمي بحيث يتناسب مع حجم القوى البشرية المتزايد ويتوافق مع تخطيط القوى العاملة بحيث يكونا جزء لا يتجزأ من الخطة العامة للدولة.

5. **تحسين كفاءة القطاع المالي والمصرفي**: أظهرت التجارب أن الدول التي تحظى بقطاع مالي ومصرفي متطور ومتحرر في الغالب هي التي استفادت من الاستثمارات الأجنبية، وحققت أداء اقتصادياً أفضل كما برهنت هذه التجارب على أن نجاح الإصلاحات الهيكلية وقدرة الاقتصاد على مقاومة الصدمات الخارجية الفجائية ترتبط بدرجة سلامة القطاع المالي والبنكي.[1]

ومن أهم السياسات والإجراءات اللازم اتخاذها لإصلاح القطاع المالي بشكل عام والمصرفي بشكل خاص ما يلي:

- إيجاد البيئة المناسبة للتوسع في عمليات الإقراض المصرفي وتقديم خدمات وأدوات مصرفية جديدة ومتنوعة لزيادة حجم الأموال المستثمرة ومواجهة ظاهرة التعثر، وما يتبعها من تأثير سلبي على اقتصاديات وأداء البنوك.
- حث البنوك التي تتسم بقدرة محدودة على الاستمرار والمنافسة على الاندماج مع البنوك الكبيرة أو بيعها للاستحواذ عليها مما يدعم قوتها، ويعزز من قدرتها على المنافسة.
- ضرورة توسيع قاعدة الملكية في الجهاز المصرفي التشادي الذي تستند فلسفته على الحد من المساهمة العامة للحكومات في البنوك، وتطوير نظم المعلومات واستخدام التكنولوجيا الحديثة، بالإضافة إلى تطبيق نظم الجدارة الائتمانية للعملاء عن طريق شركات متخصصة.

أما أهم السياسات المقترحة واللازمة لتطوير قطاع التامين فتتلخص في الآتي[2].

- إعادة النظر في الضرائب والرسوم التي يتم تحميلها على أقساط التأمين وإعادة هيكلة شركات التأمين، ودمج الكيانات الصغيرة في كيانات تأسيسية قوية.
- العمل على إصدار وتفعيل التشريعات المتعلقة بمشروعات قوانين التأمين الإجباري والتأمين الطبي وصناديق التأمين الخاصة.
- فتح الباب أمام القطاع العام والخاص للمساهمة في رؤوس أموال شركات التأمين، وإعادة التأمين مع أهمية نشر الوعي التأميني، ودراسة تسويق وثائق التأمين من خلال البنوك.

6. **توفير الاستقرار والإصلاح السياسي**: يرتبط نجاح سياسات التنمية بوجه عام وسياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بوجه خاص بمدى توفر الاستقرار السياسي والأمني، واستقرار أنظمة الحكم وغياب الاضطرابات السياسية والعنف، وكذلك مدى تحقيق إصلاحات سياسية تسمح بمشاركة القوى الفاعلة وأصحاب الكفاءات في رسم القرارات الاقتصادية والسياسية المستقبلية[3].

ولن يتم ذلك إلا في حالة توفر مناخ ديمقراطي يعزز من حرية التعبير عن الرأي، ويكفل كافة الحقوق السياسية والمهنية ويفعل من دور المجتمع المدني، ويتيح لأبناء الوطن النقد، وكشف الممارسات السلبية والفاسدة، وذلك باعتبار أن المواطن هو مفتاح تسيير جميع الأمور المتعلقة بجذب وتنمية الاستثمار الأجنبي المباشر.

7. **تنمية مهارات الترويج لفرص الاستثمار:** يتطلب ترويج فرص الاستثمار وتحسين صور دولة تشاد في الخارج كموقع للاستثمار الأجنبي المباشر عدداً من السياسات يتمثل في الاتي:

- صياغة برامج الترويج للمشروعات المستهدف الاستثمار فيها، وذلك من خلال تكثيف جهود التعاون مع المنظمات الدولية التي لها دور في عمليات الترويج وتقديم الخدمات الاستثمارية مثل: الوكالة الدولية لضمان الاستثمار التابعة للبنك الدولي، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار، وكذلك استغلال مؤتمرات التعاون الاقتصادية الإقليمية والدولية في الترويج لتلك المشروعات خاصة قطاعات الزراعة في دولة تشاد وقطاعات المعادن.
- إنشاء مكاتب ترويج للأنشطة محل الاستثمارات، وذلك من خلال مكاتب التمثيل التجاري في سفارات دولة تشاد في مختلف مناطق العالم.
- دراسة الاتجاهات الحالية والمتوقعة في استثمار التكتلات الإقليمية وخاصة الاتحاد الاقتصادي والنقدي لوسط إفريقيا(CEMAC)، وتجمع دول الساحل والصحراء، والشركات دولية النشاط وذلك بهدف التعرف على محددات جذبها، وكذلك الاستفادة من تجارب الدول الناجحة في جذب الاستثمارات الأجنبية.

8. **توفير البنية التحتية الملائمة**: يعتبر توفير البنية التحتية عاملاً أساسياً في عملية التنمية من ناحية، واحد الشروط لجذب الاستثمار الأجنبي المشترك من ناحية أخرى، وبرغم قصور الأداء الحكومي على المستوى الوطني في هذا المجال بنهاية عام

---

[1]- هيكل عجمي جميل، الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية، مرجع سبق ذكره، ص 40.

[2]- ناصر النائي آدم، الاقتصاد التشادي خمسون عاما من التنمية، أنجمينا، الندوة العلمية الدولية تشاد خمسون عاما من الاستقلال، 2011م، ص 29.

[3]- عادل عبد العال، الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية، القاهرة، مكتبة مدبولي، ص 108.

2014م بحجة عدم توفر موارد مالية نظراً لانخفاض عوائد تصدير البترول.

إلا أن أهم ما يلفت النظر هو عدم اتخاذ إجراءات من شأنها تشجيع الاستثمار الخاص بجميع أنواعه في الدخول في هذا النوع من الاستثمار، من حيث توفير إطار ينظم ويحدد مدى مشاركة القطاع الخاص في هذا النوع من الخدمات، لذلك فان تبنى دولة تشاد إستراتيجية لتعويض عدم قدرتها على توفير البنية الأساسية التحتية في الوقت الراهن يتطلب أن تقوم هذه الإستراتيجية على أساس ما يلي:

- خلق بيئة ملائمة لمشاركة القطاع الخاص في عمليتي الإنشاء والتشغيل لمنشأة البنية التحتية وذلك إلى أقصى مدى ممكن، إذ يؤدي هذا الوضع إلى تحسين فاعلية خدمات البنية التحتية، وكذلك المحافظة على الموارد الشحيحة.
- تشجيع قيام مشروعات البنية الأساسية التحتية على أساس نظام ال Bot الذي يعني قيام الشركات الأجنبية بالبناء والتشغيل ثم نقل الملكية إلى الدولة بعد فترة زمنية يتم الاتفاق عليها، مع تحسين قيام المشروعات العامة، لتحسين فاعلية الاستثمارات في البنية الأساسية التحتية.

الخاتمة: لقد قامت هذه الدراسة على ثلاث فرضيات مفادها أن الاقتصاد التشادي لدية مقومات جذب الاستثمار الأجنبي المشترك، وان هناك مصالح اقتصادية مشتركة يمكن أن تتحقق للطرفين، وانه يمكن من خلال زيادة الحوافز والمزايا الحصول على المزيد من تدفقات هذا الاستثمار الأجنبي المشترك في تشاد.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات على النحو التالي:

أولا: النتائج: وتتلخص فيما يلي:

1. أكدت الدراسة على أن الاستثمار الأجنبي المشترك هو أحد صور الاستثمار الأجنبي المباشر، وأنه من أكثر أنواع الاستثمار الأجنبي انتشاراً وقبولاً لدى أغلب دول العالم النامي في الوقت الراهن.
2. بينت الدراسة أن هناك حاجة ماسة وضرورية من قبل الدول النامية، إلى جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، نظراً لنقص رؤوس الأموال المحلية اللازمة للاستثمار، فضلاً عن نقص المعارف الإدارية والتكنولوجية.
3. خلصت الدراسة إلى أن أفضل أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر هو الاستثمار الأجنبي المشترك، وأن هناك ثلاثة أشكال مختلفة للاستثمار الأجنبي المشترك.
4. أوضحت الدراسة أن للاستثمار الأجنبي المشترك إيجابيات وسلبيات لكل من الطرف المحلي والطرف الأجنبي.
5. أكدت الدراسة على أن انتقال رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدول النامية في صورة مشروعات استثمارية مشتركة، يحتاج إلى توفر مناخ استثماري جاذب يشتمل على توليفة من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وكذلك تفعيل حزمة من التشريعات والقوانين.
6. بينت الدراسة أن حوافز الاستثمار الأجنبي المشترك، التي تمنحها تشريعات الدول المضيفة تختلف من دولة إلى أخرى وفقا للتشريعات المطبقة، وأنها تتنوع بين حوافز مالية وأخرى مادية.
7. أوضحت الدراسة أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في تشاد، خلال العقود السابقة اتسم بالتذبذب من حيث التدفق والحجم الكلي، إلا أنه عقب استخراج البترول وتصديره بدءاً في هذا الاستثمار في النمو بصورة واضحة.
8. أكدت الدراسة أن مصفاة جرماية كنموذج للاستثمار الأجنبي المشترك في تشاد، يعد من النماذج الجيدة.

ثانيا: التوصيات: حيث تختص بالسياسات المقترحة لجذب الاستثمار الأجنبي المشترك في دولة تشاد، والتي تتمثل فيما يلي:

1. دعم الاستقرار الاقتصادي الكلي في تشاد من خلال العمل على تحقيق معدلات مطردة ومرتفعة من النمو في الناتج المحلي الحقيقي، تكون ناتجة عن تبني الدولة لخطة تنموية حقيقية مصاغة بأسلوب علمي، تعمل على السيطرة على معدلات التضخم المتزايدة وتحد من نسبة البطالة وتحد من نسبة العجز في الموازنة العامة، وتحسن ميزان المدفوعات.
2. اتخاذ كافة السياسات والتدابير والإجراءات اللازمة، التي تعمل على تعزيز الانفتاح الاقتصادي في تشاد على العالم الخارجي، وتفعيل التكامل الإقليمي.
3. تهيئة البيئة التشريعية والقانونية والمؤسسية المشجعة والجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر.
4. تنمية الموارد البشرية المحلية من خلال تطوير وخلق الكفاءات والكوادر القادرة على توليد التكنولوجيا الأكثر ملائمة للظروف المحلية.
5. العمل على تقوية قدرات المؤسسات الوطنية المكلفة بتعزيز الاستثمار، لاسيما الوكالة الوطنية للاستثمارات والصادرات (ANIE).
6. توفير الاستقرار والإصلاح السياسي، وتفعيل سياسة اليد الممدودة.
7. تفعيل السياسات التي تعمل على تنمية مهارات الترويج لفرص الاستثمار المحلية، من اجل جذب مزيد من الاستثمارات

الأجنبية المباشرة.

8. توفير البنية التحتية الملائمة، لجذب رؤوس الأموال الأجنبية اللازمة للاستثمار المحلي، من خلال العمل على خلق بيئة ملائمة لمشاركة القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي في هذا المجال.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

أ. الكتب:

1. احمد المبروك الصادق، الاستثمار الأجنبي في ليبيا، سبها، مجلة جامعة سبها، المجلد التاسع، 2010م.
2. خالد سعد زغلول، الاستثمار الأجنبي المباشر، القاهرة، جامعة عين شمس، 1988م.
3. صالح عبيدة المصري، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية، بيروت، دار المستقبل، 2016م.
4. عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الإدارة والاستثمار، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2000م.
5. عصام الدين مصطفي نسيم، النظام القانوني للاستثمارات الأجنبية الخاصة في الدول الأخذة في النمو، بيروت، دار النهضة العربية، 1988م.
6. منى قاسم، الإصلاح الاقتصادي في مصر، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 1998م.
7. مؤسسة التمويل الدولية، الاستثمار الأجنبي المباشر، الدروس المستفادة من الخبرات العلمية، واشنطن، صندوق النقد الدولي، رقم 5، 1997م.
8. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2007م.
9. ناصر النائي آدم، مختارات من البحوث والمقالات، القاهرة، مكتبة بورصة الكتب للنشر والتوزيع، 2015م.
10. نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2007م.
11. وزارة الاقتصاد والتخطيط والتعاون الدولي، الخطة الوطنية للتنمية 2013- 2015م، أنجمينا،2013م.
12. **يحيى محمد طاهر، مشكلة تمويل المشروعات الخاصة في تشاد، الإسكندرية، دار المعارف الجامعية، 2019م.**

ب: الندوات والمقالات:

1. إبراهيم شحاتة، المشروعات المشتركة في إطار التعاون العربي، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، العدد 40، 1975م.
2. عبد السلام أبو زيد، عبد الله الدسوقي، الاستثمار المشترك ودوره في تنمية القطاع الخاص، ندوة تنمية القطاع الخاص وفرص الاستثمار، سبها، المعهد العالي للمهن الشاملة ، 2009م.
3. محمد صقر وآخرون، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في تنمية الاقتصاديات النامية، الأردن، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، مجلد 28، العدد 3، 2006م.
4. ناصر النائي آدم، الاقتصاد التشادي بين إشكاليات الماضي وتطور الحاضر، القاهرة، مجلة فكر وإبداع، العدد 70، 2012م.
5. ناصر النائي آدم، التعليم في تشاد بين الانجازات والإخفاقات، أنجمينا، ندوة اليوم العالمي للغة العربية، 2013م.
6. هيكل عجمي جميل، الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، مجلة دراسات إستراتيجية، العدد 32، 1999م.
7. وزارة المالية والموازنة العامة، نشرة وزارة المالية والموازنة العامة، أنجمينا، يونيه، 2020م.

جـ: رسائل علمية:

1. بركة محمد بركة، الاستثمار الأجنبي ودوره في تنمية الاقتصاد التشادي، بحث ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة الملك فيصل بتشاد، 2016م.
2. عبد الرحمن حسين طاهر، تقييم أداء الشركات البترولية في تشاد، بحث ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة الملك فيصل بتشاد، 2016م.
3. كريمة فرحي، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، بحث دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2013م.
4. محمد صالح كوري، اثر الاستثمارات الصينية على الاقتصاد التشادي، بحث ماجستير، جامعة إفريقيا العالمية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، السودان، 2014م.
5. يوسف علي قره، دور الاستثمارات الصينية في التنمية الاقتصادية في إفريقية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر،

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2020م.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

1. Ibrahim Ngouhou, Les investissements directs étrangers en Afrique Central : attractivité et effets économiques, (Mémoire du PhD non publie, Faculté de science attractivité et effets économique et de Gestion, Université du Sud Toulon Var 2018).
2. Fonds monétaire international : Tchad consultations de 2016 au Titre de l'article IV, Rapport du FMI NO16/274, Washington, 2016.
3. Motamra Hodoumta, L'impact des investissements directs étrangers sur la croissance économique au Tchad (mémoire du DEA Non publie, institut africain de développement économique et de planification, Nations Unies, Dakar, 2008).

world economic forum: the Global Competiveness Report 2016/2017.Geneva,2017.